مركز الرأي للدراسات

واقع الاحزاب في الاردن

يوسف الحوراني

في مفهوم الحزب السياسي

تعرف الموسوعة البريطانية (PRITANNICA) الحزب السياسي على أنه مجموعة ضمن مجموعات أخرى في النظام السياسي،تحاول إيصال مرشحيها إلى المناصب العامة للسيطرة على الحكومة أو التأثير على سياساتها.

أما تعريف الموسوعة العربية للحزب السياسي فيقوم على أنه جماعات من المواطنين الذي يؤمنون بأهداف سياسية معينة،و نظرية سياسية مشتركة،و ينظمون أنفسهم بغرض إيجاد ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق برنامجهم السياسي الذي وضعوه،و مبادئهم السياسية التي اعتنقوها.

و تفرق الموسوعة العربية العالمية بين الحزب السياسي و الجماعات الأخرى(جماعات الضغط) في الهدف بالنسبة لكل منهما،بأن هدف جماعات الضغط يتمثل في تحقيق مصلحة فئاتها و أعضائها،و تحاول تحقيق رفاهيتهم باستخدام الضغوط المناسبة لتدفع الحكومات لتحقيق برامجها الفئوية.

و بشكل عام، يتفق هذين التعريفين مع غيرهما من التعريفات على أن ما يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات يتمثل في: الأفكار السياسية،والتنظيم،والهدف.

أما وظائف الحزب السياسي فتتمثل في الآتي:

- التجنيد السياسي،حيث تقوم الأحزاب بإعداد القيادات و تأمين انتقال السلطة بينها و تعريف المجتمع بها و إيصاله إلى السلطة.
- التنشئة السياسية،حيث تساهم الأحزاب في دعم الثقافة السياسية السائدة أو خلق ثقافة سياسية جديدة عن طريق غرس قيم معينة.
- المشاركة السياسية،حيث يوفر الحزب للمواطن أداة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذي يشاركونه الرأي، و يشكل أحد قنوات الاتصال بين المحكومين و الحكام.
- تجميع المصالح،حيث تقوم بتوثيق الصلة بين الوحدات السياسية داخل المؤسسات في النظام السياسي.
- صنع السياسة العامة،حيث يساهم الحزب في رسم السياسية العامة الاقتصادية و السياسية من خلا برنامجه الذي يصبح برنامج الحكومة في حال وصوله إلى السلطة.

- إضفاء الشرعية،حيث تستخدم هذه الوظيفة في الدول ذات نظام الحزب الواحد،في تثبيت الحكومة و كسب تأييدها.(1)

و الأحزاب السياسية قديمة قدم الأنظمة السياسية،فعلى سبيل المثال احتوت العديد من دول المدن اليونانية القديمة على أحزاب سياسية منظمة و متنافسة.

و بشكل عام، يعتمد شكل الحزب و سلوكه السياسي على التاريخ الثقافي و السياسي للدولة،ففي الحضارة اليونانية ارتبطت الأحزاب بمفهوم الممارسة السياسية و تدور حول تأييد أو معارضة للقائد السياسي من ناحية و الوضع الاقتصادي من ناحية أخرى.

و في الحضارة الرومانية، كان مفهوم الحزب مرتبطا بالإصلاح الدستوري،و كان محور الخلاف بين حزب الأحرار و حزب الشعب الرومانيين يقوم على مفهوم المساواة و التمييز العنصري.(2)

من هنا نرى مدى ارتباط السلوك السياسي للأحزاب عند اليونان و الرومان بالثقافة التي كانت سائدة في كل من الدولتين،فالدولة الرومانية تعتبر "دولة القانون" في التراث السياسي،في حين كان تركيز اليونان على الديمقراطية و المشاركة في الحكم.

أما الأحزاب في شكلها الحديث فقد بدأ يتبلور في القرن التاسع عشر،لعدة أسباب منها:ظهور الأيدلوجية الديمقراطية،و الدولة القومية،و تطور وسائل الاتصال.
و يلعب شكل النظام السياسي دورا مهما في تحديد وظائف الحزب و الاستقرار السياسي في الدولة،ففي الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد،يكون الاستقرار السياسي سمة مميزة لهذا النظام، لكن هذا الاستقرار لا يمكن اعتباره حسنة في ظل المساوئ المتعددة لنظام الحزب الواحد،حيث يكون الحزب السياسي جزءا مهما من أجهزة الحكم،و يقوم بوظائف دعم النظام و تشجيع المشاركة الشعبية في برامج الحكومة و يلعب كوسيلة إعلام لتغيير الرأي العام أو التأثير فيه،و بالتالي تتطور حالة الاستقرار السياسي إلى احتكار السلطة في الدولة و حتى مصادرة أفكار الجماهير و حريتهم في التعبير عن آرائهم.

و في الأنظمة ذات التعددية الحزبية،فإن غياب الاستقرار ربما يصبح ميزة هكذا أنظمة،حيث تتطاحن الأحزاب مع بعضها للحصول على دعم الناخبين،و ما يترتب على ذلك من مشاكل عدم الاستقرار خصوصا عند عدم حصول أحد الأحزاب على الأغلبية اللازمة،مما قد يدفعه إلى عمل ائتلافات مع غيره من الأحزاب،تنتهي غالبا بالتصادم في وجهات النظر.

أما الأنظمة ذات نظام الحزبين،فالاستقرار هو ميزة هذه الأنظمة،فالسباق يكون محصورا بين حزبين يسعى كل منهما لكسب ود الناخبين،و الحزب الذي يحصل على الأغلبية يأخذ النصيب الأكبر من الكعكة في السلطة.

التيارات الحزبية في الأردن بعد عام 1992 و طموح الجماهير

تتنوع التيارات الحزبية في الأردن بين التيار الإسلامي و اليساري و القومي و الوسطي، و تتشكل ضمن هذه التيارات الخارطة الحزبية الأردنية، و لا تتسم الخارطة الحزبية بالوضوح، فتجد ضمن الأحزاب الأردنية مثلا حزبا قوميا ذا توجه يساري أو إسلامي و هكذا، و مع ذلك، فإن التيارات الحزبية-بشكل عام- في الأردن تأخذ الشكل التالي:

التيار الإسلامي

عند الحديث عن التيار الإسلامي في الأردن، تبرز حركة الأخوان المسلمون بذراعها السياسي "جبهة العمل الإسلامي" كعمود فقري لهذا التيار، من حيث العراقة و التنظيم و الانتشار بين فئات المجتمع.و لعل أسباب هذا الانتشار بالنسبة لجبهة العمل الإسلامي معروفة للجميع، فهي الحركة التي تحالفت مع النظام ووقفت ضد المد اليساري و القومي و الإسلامي –ممثلا بحزب التحرير-، و هي الحركة التي لم يشملها الحظر عن صدور قرار حظر الأحزاب السياسية عام 1957 باعتبارها جمعية خيرية لا سياسية.

و إلى جانب هذا الحزب، هناك أحزاب أخرى ضمن نفس التيار، كحزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية(دعاء)، وحزب الوسط الإسلامي (أحدث الأحزاب ضمن التيار الإسلامي).

التيار اليساري

يتشكل هذا التيار من مجموعة من الأحزاب السياسية، و يبرز منها الحزب الشيوعي الأردني،و حزب الشغيلة الشيوعي الأردني-المنشق عن الحزب الشيوعي- و الحزب التقدمي الذي جاء أيضا نتيجة انشقاق بعض العناصر القيادية من الحزب الشيوعي.

و يلاحظ على الأحزاب السابقة ارتباطها الوثيق بالحزب الشيوعي الأم، و أن الحزبين الآخرين جاءا نتيجة انشقاق بعض القيادات عن هذا الحزب.

و ضمن التيار اليساري تبرز مجموعة من الأحزاب التي ترتبط بالحركات الفلسطينية التي ظهرت على الساحة الأردنية و العربية في السابق، و التي اختطت لها طريقا في الحياة الحزبية الرسمية في الأردن، كون قانون الأحزاب الأردني يحظر على أي حزب الارتباط في الخارج.

و من هذه الأحزاب، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني(المرتبط مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، و حزب الشعب الديمقراطي الأردني(حشد) الذي تأسس نتيجة لتوجه قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتحويل منظمتها في الأردن "مجد" إلى حزب سياسي أردني له استقلالية.(3)

التيار القومي

يوحد ضمن هذا التيار حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، و حزب البعث العربي التقدمي، و هذان الحزبان هم في الأصل حزب واحد، و لكن نتيجة الخلاف بين أعضاء القيادة القطرية في كل من سوريا و العراق، انشقت حركة البعث إلى الحزبين السوري و العراقي، و انتقل هذا الانشقاق إلى الساحة الأردنية، فظهر حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني و حزب البعث العربي التقدمي.

و من الأحزاب القومية الأخرى، حزب جبهة العمل القومي "حق" الذي جاء نتيجة لاندماج حركات صغيرة ذات اتجاهات قومية، و حزب الجبهة العربية الدستورية، بالإضافة إلى حزب الأرض العربية، و حزب الأنصار العربي الأردني، و حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية الذي يرتبط بعلاقات وثيقة بالجماهيرية الليبية، كم ينضوي تحت لواء هذا التيار الحزب العربي الأردني.

التيار الوسطي

و يتزعم معظم الأحزاب ضمن هذا التيار شخصيات سياسية أردنية من شغلوا مناصب مهمة في الدولة، و يبرز منها الحزب الوطني الدستوري-الذي جاء نتيجة اندماج تسعة أحزاب وسطية و محافظة- كواحد من أبرز الأحزاب في هذا التيار.

و من الأحزاب الوسطية الأخرى، حزب الأحرار، و حزب المستقبل، و حزب النهضة، و حزب الرسالة، و حزب السلام الأردني، و حزب الرفاه، و حزب اليقظة، و حزب الأمة.

إذا، هذا هو شكل الخارطة الحزبية في الأردن لعام 2002، لكن هل هذا الشكل يمثل رغبة الناس؟ بمعنى، هل وجود هذه التيارات و هذا العدد من الأحزاب قادر على اجتذاب الجماهير للانخراط في العمل الحزبي؟

أظهر استطلاع الرأي العام لمركز الدراسات الاستراتيجية لعام 2002 أن 49.7% لا يعتبر أي من الأحزاب القائمة ممثلا لطموحهم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، في حين يرى 6.9% من المستجيبين للاستطلاع أن حزب جبهة العمل الإسلامي يمثل طموحهم، في حين حصل الحزب الوطني الدستوري على نسبة 1%، و تراوحت حصة الأحزاب بين الأخرى بين 0.1% و 0.8% من طموح الناس.

و حسب هذه النتائج فإن الأحزاب مدعوة لمراجعة أسباب هذا العزوف.

واقع الأحزاب الأردنية بعد قانون الأحزاب لعام 1992

تمر الأحزاب الأردنية في أزمة حقيقية تعكسها حالة العزوف عن الانخراط في العمل الحزبي من قبل الجماهير-وقود النشاط الحزبي- و ضعف الأداء من قبل الأحزاب، مما يستدعي –في حقيقية الأمر- من الأحزاب الأردنية جميعها إلى إعادة النظر في وضعها الحالي للوصول إلى صيغة تمكنها في النهاية من تجاوز حالة الضعف التي تمر بها إلى الفعالية في صنع القرار في الأردن.

و ستحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الأحزاب الأردنية بالاعتماد على التحليل بشكل كبير، و بتحليل استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية لعام 2002 حول واقع الأحزاب الأردنية، و بالتحديد الجزء المتعلق بأسباب العزوف عن الانتماء لأي من الأحزاب السياسية.

الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الأحزاب

أظهر الاستطلاع أن 39% من المستجيبين يؤيدون هذه المقولة، فيما يعارض 20% ذلك، و لا زال أسلوب "العرفنة" في التعامل مع الأحزاب هو الأسلوب المتبع في التعامل مع الأحزاب حتى بعد إقرار قانون الأحزاب، و ظهر ذلك في أكثر من مرة، فما أن تحاول القوى السياسية التعبير عن مواقفها تجاه قضية معينة، على شكل مسيرة أو اعتصام، حتى يبرز قانون "الاجتماعات العامة" و يقول كلمة الفصل في ذلك.

و قبل ذلك، اعتبر التيار الإسلامي أن قانون "الصوت الواحد" كان بهدف تحجيم وجودهم في البرلمان، و هو الذي أدى-حسب الإسلاميين- إلى تراجع حصتهم في البرلمان من 23 نائبا في البرلمان الحادي عشر، إلى 16 نائبا في البرلمان الثاني عشر.

و أكد قانون البلديات لعام 2003 ذلك، خصوصا ذلك الجزء من القانون المتعلق بتعيين نصف أعضاء المجالس البلدية و انتخاب النصف الآخر، الأمر الذي دافعت عنه الحكومة بحجة أن العمل في المجالس المحلية يجب أن يكون بعيدا عن أي اعتبارات سياسية، فيما تدافع الأحزاب عن ذلك بأن القوى السياسية في الدول المتقدمة تتصارع للفوز في انتخابات المجالس المحلية.

و بين هذا و ذاك، لا يمكن تكذيب أو نقد أي من وجهتي النظر، لكن طالما أن الصورة المترسخة في الأذهان ترى أن الحكومة لا ترغب في التنازل عن جزء من سلطتها لصالح الأحزاب، فإنه يمكن الحديث عن استهداف القانون هذا للقوى السياسية و تحجيم دورها.

فشل التجربة الحزبية السابقة و عدم فعالية الأحزاب في مجريات الأمور

يرى العديد من المفكرين أن التجربة الحزبية الأردنية –فيما بعد قانون الأحزاب لعام 1992- هي تجربة حديثة يصعب الحكم على نجاحها أو فشلها الآن، بينما يرى مازن المجالي(ورقة مقدمة في ندوة:الأحزاب السياسية الأردنية/الواقع و الطموح) أن تاريخ الحركة الحزبية في الأردن، وفي المنطقة عموما لم يقدم نموذجا أو مثالا جذابا للمواطن الأردني، فالعديد من النماذج التي ظهرت-حسب المجالي- انتهت إلى كونها إما أحزاب شعارات، أو أحزابا نفعية، مما جعل الصورة النمطية للحزب و الحزبي في ذهن المواطنين ملطخة بالكثير من الأحكام السلبية المسبقة.

و حسب استطلاع الرأي، يرى 46.4% من العينة أن عدم وجود تأثير واضح للأحزاب في مجريات الأمور يعد سببا من أسباب العزوف عن ممارسة العمل الحزبي، في حين يعارض 12.1% ذلك.

فمجلس النواب الحادي عشر(1989) كان مجلسا متميزا بوجود التيارات الحزبية الفاعلة فيه، و كان هذا المجلس قد حقق مكاسب متعددة، منها:

1. إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام 1948 .
2. إصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992.
3. إصدار قانون المطبوعات و النشر رقم (10) لسنة 1993.(4)
4. إصدار قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992، و هو الذي أعطى المحكمة صلاحية الطعن في القرارات الحكومية و الضمان، وألغى من الناحية الواقعية التحصين السابق ضد هذه القرارات.
5. إصدار قانون الدفاع رقم (16) لسنة 1992، الذي حل محل قانون الدفاع السابق.(5)

و عملت هذه القوانين من الناحية العملية في إرساء مبدأ التعددية السياسية، و ترسيخ مبدأ الحريات العامة التي تناولها الدستور الأردني، لكن النتائج المترتبة على إصدار مثل هذه القوانين على الحياة الحزبية لم يكن إيجابيا من كافة النواحي، فقد سهلت هذه العملية الطريق لتأسيس الأحزاب، و لكنها أوضحت بشكل جلي تدني درجة الثقافة السياسية، و عدم الرغبة في "عصرنة" العمل الحزبي، نتيجة العديد من المتغيرات المحلية، و الإقليمية، و الدولية.

أما عن دور الأحزاب في النقابات، فقد بقيت النقابات-سواء المهنية أو العمالية- لفترة طويلة واجهات للعمل الحزبي، و ساحات للصراع بين القوى السياسية المختلفة من جهة، و الحكومة من جهة أخرى، أو بين القوى السياسية نفسها.

و قد ساهمت قضية الحظر الحزبي منذ عام 1957 في تعزيز هذه الصورة، إلا أن النشاط الحزبي داخل النقابات بدأ بالاضمحلال نتيجة تراجع الحركة المطلبية للهيئات العامة للنقابات- لأسباب من ضمنها الظروف الاقتصادية- من جهة و لتدخلات الحكومة المتزايدة في العمل

النقابي و ووجود إطار تنظيمي قانوني لممارسة العمل الحزبي بعد إقرار قانون الأحزاب عام 1992 من جهة أخرى، لكن الدور المتبقي للأحزاب داخل النقابات اتخذ طابعا تحريضيا في التعبير عن مواقف معينة، من خلال المسيرات والمظاهرات، الأمر الذي خلق مواجهات متكررة بين القوى السياسية المحرضة و الحكومة، فظهرت الدعوات بضرورة مهننة العمل النقابي و تركزه للدفاع عن قضايا الهيئات العامة للنقابات بدلا من الصدام مع الحكومة.

و في الجامعات، كان النشاط الطلابي مصبوغا إلى حد بتيار واحد هو التيار الإسلامي، مع وجود أفراد من المنتمين أو المؤازرين للتيارات الأخرى، إلا أن إجراءات معينة تم اتخاذها من قبل إدارات الجامعات حول نظام العضوية في مجلس الطلبة، مثل نظام الصوت الواحد، أو تعيين نصف أعضاء المجلس، حدت مثل هذه التدابير من سطوة تيار بعينه على مجلس الطلبة، و بالتالي على أنشطة هذا المجلس.

ففي الجامعة الأردنية على سبيل المثال، أثبت دراسة أجريت في عام 1999 حول "ظاهرة العنف في الجامعات" أن "من أسباب الميول السلبية غير الأكاديمية للطلاب نابع من أن سيطرة تيار معين على مجلس الطلبة تؤدي إلى توجيه أنشطته إلى فئة محددة من الطلاب، و تؤدي إلى تهميش مشاركة بقية الفئات من البرامج و النشاطات"، و هذه النتيجة أفضت إلى تغيير إدارة الجامعة الأردنية لنظام العضوية في مجلس الطلبة على النحو الذي ذكر سابقا، لإتاحة الفرصة أما الطلاب "غير المسيسين" للعب دور في الأنشطة الجامعية، و ضمان تمثيلهم في الاتحادات و الأندية الطلابية.

الأحزاب و القيم الدينية

يرى 33.6% من العينة أن القيم الدينية التي تعادي انقسام الأمة إلى شيع و أحزاب هي أحد أسباب العزوف عن العمل الحزبي، في حين يعارض 21.4% ذلك.

فالأحزاب في الإسلام –حسب أحمد حسين يعقوب- رمز للباطل و عنوان للاختلاف، و قد وردت كلمة "الأحزاب" عشر مرات في القرآن الكريم كتعبير عن فئات من الناس ضلت سبيلها و جانبت الصواب، و في السنة النبوية، نبه الرسول الكريم إلى أن "اليهود و النصارى اختلفوا بضعا و سبعين فرقة"، و "أن المسلمين سيفترقون إلى بضع و سبعين فرقة،كل الفرق على خطأ إلا واحدة".

و السبب –حسب يعقوب- هو أنه لا يوجد إلا حق واحد و باطل واحد و حقيقة مجردة واحدة، وفي غياب الحقيقة المجردة الواحدة، و عدم وضوح السبيل المؤدي إلى هذه الحقيقة يقع الخلاف و الاختلاف، فإذا اتضحت الحقيقة المجردة و بانت، و بان المسلك الذي يؤدي لهذه الحقيقة يزول سبب الخلاف و الاختلاف(6).

و هذه النظرة الدينية تجاه الأحزاب و التحزب، وما ترتب على الأمة الإسلامية من فرقة في مراحل متعددة، هي واحدة من أسباب عدم الرغبة في الانخراط في العمل الحزبي بالنسبة للمجتمع الأردني، ذي الغالبية المسلمة.

العدد المتزايد للأحزاب

يرى 37.3% من العينة أن العدد المتزايد للأحزاب واحدا من أسباب العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية، في حين يعارض 18.6% ذلك.

و ظاهرة تعدد الأحزاب واحدة من أساس ضعف العمل الحزبي، ولعل أهم أسباب كثرة الأحزاب، هو سهولة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الحزب.

فحسب قانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992، يقدم طلب تأسيس الحزب إلى وزير الداخلية،موقعا من المؤسسين، والذين يشترط فيهم ما يلي:

1. شرط العدد، بأن لا يقل عدد المؤسسين عن 50 عضوا.
2. شرط العمر، بأن لا يقل عمر من يرغب بتأسيس حزب عن 25 عاما.
3. شرط الانتماء، و حدد القانون هذا الشرط بـ:
   - أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.
   - أن لا يدعي بجنسية أو حماية دولة أجنبية.
   - أن يكون مقيما عادة في المملكة.
4. شرط الأهلية، بأن يكون المؤسس متمتعا بالأهلية المدنية و القانونية الكاملة، و أن لا يكون محكوما بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة، أو بأي جنحة أخرى(عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد اعتباره إليه.
5. شروط أخرى، بأن لا يكون قاضيا أو من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية أو الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.

و هذه الشروط في حقيقة الأمر تنطبق على شريحة واسعة من المجتمع الأردني، و هي بذلك إجراءات ليست ذات تعقيد، و هناك مقولة طريفة حول ذلك بأن الحصول على "ترخيص حزب أردني" أسهل من الحصول على "ترخيص خط باص".

و مع سهولة هذه الإجراءات، لا يوجد نص في قانون الأحزاب يشير إلى إمكانية تدخل الحكومة لإغلاق الحزب في حال انخفاض عدد أعضائه عن عدد المؤسسين مثلا، فيبقى العديد من الأحزاب –بسبب ذلك- أحزابا صورية دون أي أثر في الحياة السياسية.

و عجز قانون الأحزاب عن تفادي ظاهرة "الشرذمة" و العدد المتزايد للأحزاب لا يمكن اعتباره سببا أوحدا في هذه المشكلة، لأن التقارب في البرامج الحزبية و كثرتها تسبب حالة من الإرباك بالنسبة للمواطن الذي يرغب بممارسة العمل الحزبي، و قد أشار جلالة المغفور له الملك حسين إلى هذه الظاهرة "بأن الازدحام يعيق الحركة"، و أبدى جلالة الملك عبد الله رغبة في التخلص من هذه الحالة "بأهمية وجود ثلاث أو أربع تيارات حزبية في الأردن"، و ربما تكون هذه الرغبة مقدمة لرغبة جلالة الملك بالوصول في الأردن إلى النموذج الأمثل في المنطقة في الديمقراطية و التعددية السياسية.

تمويل الأحزاب

تقف قضية تمويل الأحزاب عائقا أمام الأحزاب في ممارسة أنشطتها، و بالتالي عزوف الناس عن ممارسة العمل الحزبي، حيث يرى 33.4% من عينة الاستطلاع أن عدم كفاية القدرات المالية للأحزاب سببا من أسباب العزوف عن الانتماء الحزبي، فيما يعارض 16.1% ذلك.

و قد حدد قانون الأحزاب لعام 1992 في المادة (19) أن أساس موارد الأحزاب يجب أن يكون أردنيا، و هذا طبيعي، فالتمويل من الخارج يعني الولاء للخارج.

كما حددت نفس المادة أن للحزب قبول الهبات و التبرعات من المواطنين الأردنيين شرط أن لا تزيد قيمة هذا الدعم عن خمسة آلاف دينار، كما أن للحزب استثمار أمواله و موارده داخل الملكة على أن تكون معلنة و مشروعة.

فالإطار القانوني الذي يسري على الأحزاب حسب هذا القانون، يمهد الأرضية تنظيمية لإدارة التمويل بالنسبة للأحزاب، لكن المشكلة بالنسبة للأحزاب تكمن في توفير مصادر هذا التمويل، و ينعكس هذا بالتالي على أداء الأحزاب لأدوارها.

و يقترح البعض على الحكومة أن تقدم-ضمن صيغة معينة- التمويل للأحزاب، و حفزها على الاندماج مع بعضها، لكن خطورة الارتكان لهذا الارتكاز هو وضع الأحزاب تحت سلطة الحكومة، مما قد يدفع بعض الأحزاب لتقديم تنازلات من أجل الحصول على هذا الدعم، و بالتالي تؤدي فيما تؤدي هذه الصيغة إلى خروج الأحزاب من تحت"دلف" الأشخاص المهيمنين على الحزب إلى"مزراب"الحكومة من ناحية التبعية.

لكن من الممكن تقديم حوافز للأحزاب التي تتمكن من إيصال مرشحين للبرلمان مثلا، فتشجع الأحزاب على دعم مرشحين مستقلين و استقطابهم للحزب –إن لم يكونوا أعضاء في الحزب- و بالتالي الوصول إلى برلمان من النواب الحزبيين بدلا من برلمان من التكتلات الهشة و الموسمية، و التي غالبا ما تكون لتحقيق مكاسب في إطار العمل البرلمان كرئاسة مجلس النواب، بدلا من التركيز على تبني قضايا في صميم وظيفة البرلمان الأساسية من تشريع و رقابة.

القدرات التنظيمية للأحزاب و الديمقراطية الداخلية

يرى 38.5% من المستجيبين للاستطلاع أن عدم كفاية القدرات التنظيمية تعد سببا من أسباب العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية، فيما يعارض 11.4% ذلك.

شكلت حالة الانفراج الديمقراطي التي انطلقت عام 1989 في الأردن تحد واجه ولا زال القوى والأحزاب السياسية ، كما أحدثت التحولات والتغيرات العربية والإقليمية والدولية ظروفا ومستجدات تستوجب من كافة الأطراف العاملة في الحياة العامة والشأن السياسي بشكل خاص إعادة النظر بواقعها وبرامجها وسياساتها و كان على الأحزاب بشكل خاص، وكافة القوى من منظمات ومؤسسات النظر إلى هذه الأوضاع بكثير من التدقيق والتعمق والوعي لفهم هذه التحولات والإفادة من حالة الانفراج في الأردن والعمل على تكريسها من خلال أحداث تطورات هامة وجذرية في بنيها وتركيبتها والدفع باتجاه الاستجابة لضرورات هذه التغيرات وإجراء ، في ضوء ذلك، نقلة نوعية في إطار المفاهيم والخطاب السياسي و الطروحات الفكرية وإعادة النظر في المفاهيم التنظيمية بما يتناسب مع كل هذه المستجدات التي نشأت في مختلف جوانب الحياة . ولكن على ما يبدو أن هذه الأحزاب لم تلتفت إلى كل ذلك وأبقت على تراثها

التاريخي خلال فترة نشاطها السري دون الاستفادة من الظروف الجديدة ، بل أن محاولات التغيير التي تصدت لها بعض تيارات التجديد ووجهت من قبل المحافظين بنقد عنيف والى إقصاء.

أمام تصادم الارادات بين التيارات المختلفة (المحافظة والمجددة) تعرضت بعض الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها ، التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع استحقاقات سياسية وأيديولوجية أفرزتها وفرضتها حالة انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية ، إلى انقسامات و تشرذم حزبي . ولتتمكن القيادات التقليدية من الإبقاء على هذه الأوضاع التي آلت إليها بعض الأحزاب وحتى تنفي عن نفسها صفة الجمود والتكلس والدعوى بأنها تستجيب إلى رغبة التغيير والتجديد لجأت إلى تزويق أسمائها وخاصة تلك التي تشكلت أو تأسست ما بعد إقرار قانون الأحزاب رقم 32 لعام 1992 ألحقت به صفة " الديمقراطية " لما هذا الوصف أو التشخيص من عناصر الجذب التي تشدّ المواطن ولما تحمله الكلمة من دلالات سياسية واجتماعية أهمها ما يتصل بحقوق الإنسان وحق المواطن بضرورة توفر المناخ الذي يؤمن له الحرية والآمان والحق في العمل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياته ومستقبله على مختلف الصعد، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات دونما تمييز في العرق أو اللون أو الدين أو الجنس الخ.

وبقدر ما تتحول هذه " الصفة " ، الديمقراطية ، إلى مجرد نص أو عنوان أو وصف دون مضمون بقدر ما يفقد الحزب مصداقيته ، لذا فإن العبرة ستكون دائما في الممارسة وليست في النصوص ، على أنه لا نجد معنى للحديث عن الديمقراطية دون التسليم بمجموعة من المبادئ الهامة ومنها الاعتراف بالآخر والإقرار بالتعددية السياسية ، ولا معنى لهذه التعددية ما لم تكن الآليات في تسيير المجتمع والتنظيمات والمؤسسات تتيح لأصحاب الأغلبية بتولي السلطة لتنفيذ ما تدعو إليه دونما مصادرة لحقوق الأقلية بالتعبير عن وجهات نظرها أتاحت الفرصة لها بالدفاع عنها حتى داخل الحزب الواحد لا بد من أن تتاح الفرصة داخل الحزب للصراع على أسس ديمقراطية وبالطرق السلمية لوصول إلى السلطة فيه .

علينا الاعتراف بأن الأحزاب الأردنية وعموم القوى السياسية على امتداد الحياة الحزبية في الأردن كانت ولا تزال تعاني من أزمات بنيوية ومركبة في إطار أزمة العمل الوطني العام ، ورغم اعترافها بوجود هذه الأزمات إلا أن أيا منها لم يقم بتشخيص هذه الأزمات وكشف جذورها والتقدم بحلول لمعالجتها بهدف تجاوزها . ويعتبر موضوع غياب الديمقراطية الداخلية وخلل علاقة الحزب بالجماهير والأحزاب الأخرى واحدة من ابرز أزمات الأحزاب السياسية في الأردن بل أن غياب التقاليد والسلوك والممارسة الديمقراطية الداخلية ورفض الاحتكام للحوار وعدم توفر المناخات الصحية للتعايش بين الرأي والرأي الآخر وضمان حقوق الأقلية والتعبير عن رأيها و تلاقح الأفكار داخلها وتداول المناصب والمهمات القيادية سلميا بالوسائل الديمقراطية والاعتراف بالتعددية السياسية عصفت بالكثير من الأحزاب وأدت إلى تشرذمها وانقسامها وتفسخها والى هجر العديد من عناصرها و كادراتها من بين صفوفها وفقدانها لخبرات وكفاءات سياسية وتنظيمية.

لقد بقي موضوع وطأة الظروف والأوضاع العامة وشروط العمل السري مبررا للقيادات أمام الهيئات والمنظمات الحزبية لغياب الحياة الديمقراطية الداخلية وهي كلمة حق يراد بها باطل وكان من الممكن تجاوز ذلك بالتكيف مع تلك الظروف وإيجاد أنماط من الاتصال والعلاقات وفتح أقنية للتشاور والحوار داخل منظمات الحزب كبديل مؤقت للمؤتمرات العلنية أو شبه العلنية ، ورغم مضى عقد من الزمن على انطلاقة العمل العلني للحياة الحزبية في الأردن

وتأسيس أكثر من عشرين حزبا بين من كانت تعمل سرا وأخرى أنشئت بعد سريان القانون فإن العديد من هذه الأحزاب لم تعقد مؤتمراتها أو تجري فيها انتخابات فعلية لهيئاتها القيادية، وبالعكس فقد تكرست قياداتها " التاريخية " واستمرت في كل الظروف والحقب، فالمؤتمرات هي مجرد " نص " في الأنظمة الداخلية للأحزاب واستمرت ذات العقلية وذات النهج يحكم مسيرة الحزب ولسنوات بعيدة بفعل تفشي الممارسات والتقاليد غير الديمقراطية وتكريس فكرة " القيادة التاريخية " وحرمان الدماء الجديدة من التدفق في جسد الحزب وتداول السلطة كما أدت إلى الجمود الفكري والسياسي والتمسك بالنظريات الجامدة والساكنة دون قراءة المتغيرات للواقع المتجدد و إشراك عموم الحزب في الحوار بحجج ومبررات مختلفة فعكس هذا الواقع بنتائجه على الحزب فتهالكت القيادات وتهالكت معها الهيئات الحزبية القيادية وتراجعت شرعيتها. وغالبا ما كان يجد الحزب نفسه أمام نتائج لا صلة له بها ودون مشاركة من هيئاته من خلال آليات تسلطية ولا ديمقراطية وبفعل لوائح ومواد وأنظمة استثنائية تعزز احتكار السلطة ومركزية القرار الأمر الذي أدى ويؤدي إلى احتقانات داخلية تفضي إلى تفشي الأمراض البيروقراطية والشللية وتسبب في شرذمة الحزب وانقسامه وتفاقم الصراعات الداخلية .

لقد عكست هذه الأحزاب ذات النهج في العلاقة مع بعضها البعض ومع المؤسسات الشعبية على قاعدة امتلاك كل منها للحقيقة والشرعية والطعن بالآخرين وخاصة حينما تشتد ظروف المنافسة في المعارك الانتخابية في مؤسسات المجتمع المدني واللجوء إلى أساليب التشهير والتعريض بالآخرين عوضا عن استخدام الحوار والتنافس الديمقراطي للتغلب على النزعات والمكاسب الذاتية والتنظيمية والنظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها جزء من حركة ونشاط الجماهير ومفتوحة على كل الأفكار والتيارات وبالعكس فقد استخدمت بعض الأحزاب، هذه المؤسسات ، كواجهات دعاوية وسياسية وبأساليب لا ديمقراطية مما عزز الرغبة لدى الجماهير بالانفضاض عن هذه القوى وربما عن المؤسسات نفسها وجعلها عرضت لغزو القوى المحافظة .

إن أي حزب لا يمكن له أن يتطور وينمو ويزداد نفوذه الشعبي ما لم تتسع فيه المساحة لتعدد الآراء والاجتهادات والاتجاهات داخله ويسمح بمراجعة دائمة لبرامجه ولوائحه بين فترة وأخرى من خلال الحوار الصريح والجريء بين كافة الاتجاهات والاجتهادات وليس هناك ما يضير الحزب أن يكون الناس على اطلاع بما يدور داخله من نقاشات وخلافات وعلى العكس فقد يسهم ذلك على إنضاج وتطوير فكر الحزب ويسهم في تحديث برنامجه ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاعتراف بالآخر وان يجري النقاش على قاعدة الاحترام المتبادل بين وجهات النظر بعيدا عن إلصاق التهم وعن أي ممارسة للإرهاب الفكري وقمع الآخر والاحتكام دائما إلى الأغلبية دون حرمان الأقلية من حقها في طرح مواقفها والدفاع عنها وإعادة طرحها في مراحل أخرى وإتاحة الفرصة أمامها لإقناع الحزب بوجهة نظرها فكثيرا ما يمكن أن تكون الأقلية على صوابية مواقفها .

إن قدرة الحزب على تجديد نفسه باستمرار وفق المتغيرات الموضوعية لن يتحقق إلا من خلال التفعيل الدائم لميكانيزم الحوار وآليات الانتخابات الدورية فالأعضاء في كل مستوى ينتخبون قيادتهم وفق معايير وأسس يحددها الأعضاء سواء على أسس سياسية أو نضالية ويساهمون بواسطة مؤتمرات الحزب في اختيار قيادته العليا ليتحول بذلك إلى مؤسسة أكبر من القيادة وتنتفي فيه فكرة الزعامة والقيادة التاريخية والملهمة كما يتخلص من النزعات العشائرية والشللية وتصبح الممارسة الديمقراطية هي الأساس والبوصلة التي يسترشد بها أعضاء الحزب في حسم القضايا الخلافية و يحافظ على وحدته التنظيمية ويقطع الطريق على الاتجاهات المغامرة بالانشقاق أو حسم الصراع بالاقتتال كما جرى لدى العديد من الأحزاب العربية .

لقد شكلت الأنظمة الداخلية للأحزاب صورة الحزب الداخلية وعكست طبيعة الحياة والعلاقة بين القيادة والقاعدة من جهة وعلاقة الحزب بالجماهير من جهة أخرى ، وإن كانت ظروف العمل السري او شبه السري هي التي فرضت طبيعة هذه الأنظمة وحكمت العلاقات الداخلية والتي اتسمت معظمها بـ " المركزية " فإن أحزاب قليلة ربما تعدّ على أصابع اليد الواحدة هي التي أجرت تعديلات على أنظمتها ولكن دون أن تمس هذه التعديلات حقيقة بقاء المركزية هي السمة الغالبة لهذه الأنظمة وإن أضيف لها بعض الأوصاف كـ " المركزية الديمقراطية " أو " الديمقراطية الحزبية " وبقيت الهيكليلات التنظيمية و التراتبية الحزبية على حالها واستنادا للموروث التنظيمي دون إحداث أي تعديلات جوهرية تعكس استحقاقات المرحلة الجديدة من حياة الحزب الذي أنتقل من السرية إلى العلنية بما في ذلك تلك التي نشأت بعد قانون 32 لعام 1992 حيث بقيت سيطرة العقلية الأبوية (البطريركية) على حياة الحزب الداخلية ورفضها الخلاص من نموذج المرحلة السابقة بما في ذلك أحزاب اليسار "الجدلية " .

يقول البروفيسور البلغاري ديمتر أنانيف في كتابه " الحزب السياسي " أن " هيكلية التنظيم السياسي تشكل المحتوى التنظيمي ودون بلورة هذا الجوهر وتطويره المستمر تصبح المنظمة السياسية عديمة الفاعلية ، ومن الضروري – يؤكد الكاتب – أن تكون الهيكلية الحزبية خاضعة في ميكانزماتها دوما للاهداف والظروف التي يعمل الحزب في إطارها " (أنانيف، ديمتر، الحزب السياسي : النظرية والتاريخ ، صوفيا) .

لقد استمرت الأحزاب المختلفة بالعمل بلوائحها وأنظمتها حتى تلك التي مضى عليها عشرات السنوات وأصبحت من الماضي ترفضها حتى التحولات التي طرأت على تكوين الحزب ذاته ولا زال النهج البيروقراطي المركزي يتحكم بأوضاع الحزب الداخلية الذي لا يرى فيه أصحابه سوى إطار يسمح لهم بممارسة الدور التاريخي في إطار الحركة الوطنية وجعل من الشبكة التنظيمية الداخلية مناطق نفوذ يسهل من خلالها توزيع الرتب والمناصب في إطار السيطرة المحكمة للقيادة المركزية فتعددت المواقع التنظيمية وجعلها متشابكة مما يشتت جهد الحزب وتجعل من وسائل الاتصال والحوار بين أعضاءه متقطعة ومعقدة .

لدى قراءة بعض الأنظمة الداخلية لبعض الأحزاب ، غالبا ما تصادفك تناقضات و تعارضات بين الأهداف التي يحددها الحزب لنضاله ونشاطه في صفوف الجماهير وبين المواد التي على أساسها يقوم الحزب ويمارس عمله الداخلي وفي أوساط الجماهير بين مركزية الحزب والديمقراطية التي يدعو لها وأسس الحياة الداخلية لأعضائه وغياب المؤتمرات ، بين توصيف المرحلة التي يعيشها وبين الأهداف المعلنة له و السمة الطبقية للحزب .
لقد عانت أحزابنا ولا زالت من الانغلاق وفقدان الصلة بين الحزب والجماهير وجعلت من التنظيم وكأنه "جيتو" لا يجوز لغير الأعضاء من الاطلاع على نشاطاته الداخلية ومؤتمراته ولقاءاته ولا يجوز لمن هم أقل مراتبية من الاطلاع على حوارات ولقاءات أصحاب المراكز الأعلى ولا تنطبق صفة العضوية إلا ضمن شروط الصديق والنصير والمرشح والانخراط في الخلايا والحلقات والمحليات والهيئات المختلفة للحزب والالتزام باجتماعاتها التنظيمية فضيقت بذلك الأحزاب على نفسها وجعلت الصلة بينها وبين الشارع البيان والنشرة والجريدة إن وجدت دون دعوة الجماهير إلى أن تصبح جزءا من صنع القرار الحزبي ففي التجربة الإيطالية للحزب الشيوعي الإيطالي يكفي للمواطن أن يقدم طلب انتساب إليه ليصبح عضوا فيه وإذا نفسه رغب بأن يكون له دورا داخل الحزب يمكنه الانخراط بأحد منظمات الحزب ، كما يلعب الحزب دورا بارزا في المناطق والأحياء في المدن الإيطالية ففي المؤتمرات المحلية أو المنظمة القطاعية يدعى إليها سكان المنطقة لحضور المؤتمر والمشاركة في النقاشات الدائرة باعتبارها قضايا

عامة تهم كافة المواطنين ومن حقهم الإدلاء بآرائهم وأفكارهم بأي شأن مطروح في جدول أعمال المؤتمر دون أن يكون لهم حق التصويت ولكنهم بمساهماتهم يؤشرون للمؤتمر على توجهات الرأي العام في شأن من الشؤون موضع الحوار ويفسح المجال أمام الحزب لتحسس موطئ قدمه .

لقد بات من الضروري على الأحزاب الناشئة أو تلك التاريخية أن تعيد النظر بكل أساليب عملها ونهجها وبرامجها ولوائحها وأنظمتها الداخلية وفي العلاقة مع القوى الأخرى ومع الجماهير وفي العلاقات الداخلية وإجراء التطويرات اللازمة لتحويل الحزب إلى مؤسسة شعبية ديمقراطية قادرة بفعالية أن تكون ممثلا مقبولا للفئات والقطاعات التي يمثلها الحزب وفي هذا المجال على الأحزاب أن تقدم على اتخاذ خطوات جريئة تنسجم مع الحاجة للتغيير والتحديث والتقدم :

- الالتزام بدورية عقد المؤتمرات من مستوى القاعدة حتى قمة الهرم التنظيمي.
- إعادة النظر باللوائح والأنظمة الداخلية وتحريرها من كل أشكال التعقيد التنظيمي وتبسيطها وإضفاء المرونة والتيسير عليها وتخفيف أعباء الالتزام التنظيمي وعزيز النهج الديمقراطي داخل أطر الحزب وفي العلاقة بين الأعضاء وعلاقة الحزب بالأحزاب والمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير بشكل عام .
- إعادة النظر بالبرامج الحزبية بشكل مستمر لتصبح أكثر واقعية وبحيث تكون قابلة للتغيير والتعديل وفق المتغيرات وكل ما دعت الضرورة إلى ذلك ولتكون قريبة من المفاهيم والتوجهات العامة للفئات والقطاعات التي يعبر عنها فكر وسياسة الحزب وبما يسمح بتطوير أساليب عمله وبرامجه المرحلية وسياساته وشعاراتها انسجاما مع التغيرات التي تجري في المجتمع والواقع الاجتماعي والفكر البشري وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز الروح الديمقراطية .
- الانفتاح الواسع على قطاعات الجماهير المختلفة وجعلها جزءا أساسيا من سياسات ونشاطات الحزب والاستعانة بالكفاءات والقدرات من غير أعضاء الحزب ممن يعزفون عن الالتزام التنظيمي أو الحزبي وإشراكها في نقاشات وحوارات الحزب باعتبار أنه ، أي الحزب ، يعمل من أجل الجماهير المستهدفة وليس بمعزل عنها فلا يسيء للحزب أن يعلم الناس بما يدور داخل الحزب من مناقشات واختلافات في وجهات النظر طالما أن القرارات تؤخذ بالأغلبية وبهدف تحقيق أهداف الحزب الذي يعمل في صفوف الجماهير.
- التأكيد على ضرورة احترام حقوق الأقلية في الحزب ومن ضمنها حقها في التعبير عن وجهات نظرها والدفاع عنها وإعطائها الفرصة لتصبح أغلبية والاعتراف بالاختلاف في وجهات النظر على أسس غير عدائية لأن حزبا أو تجمعا بدون تناقضات وخلافات تتفاعل داخله لا حياة فيه وأن التناقض ظاهرة صحية والتسليم بأن التقدم رهن بالقدرة على تجاوز الشيء ونقيضه إلى شيء أرقى من الاثنين .
- توفير الفرص الديمقراطية أمام المرأة للوصول إلى المراتب القيادية في الحزب والدفاع عن حقها في ذلك.
- السماح بتعدد الآراء والاتجاهات داخل الحزب وهو ما يمكن أن يخلق الحيوية والتفاعل بين الأعضاء ويفضي إلى اتخاذ قرارات ناضجة بعد مداولات ونقاشات صريحة وواضحة وعبر الاختلاف في وجهات النظر والرؤى ألمتا بينة بعيدا عن الإرهاب الفكري والسياسي ومحاولات الإقصاء .
- الالتزام بدورية الانتخابات مما لذلك من دلالات سياسية ، فإتاحة الفرصة أمام أعضاء الحزب باختيار قياداتهم على أسس من التقييم السياسي والأداء العملي يؤكد على حيوية الحزب وانتهاجه أسلوب مرن يقتضيه ضرورات التعديل في سياسات الحزب وأساليب

عمله استجابة للمتغيرات الموضوعية وداخل الحزب ذاته وهو ما يتيح أيضا الفرصة لتجديد دماء الحزب وتداول القيادة ويحصنه من أمراض الشللية والعشائرية وتخليد الزعيم والجمود العقائدي والتنظيمي ويقطع الطريق على التكتلات التي قد تودي بالحزب وتطيح بوحدته.

الأحزاب في مضمونها أحزاب شخصية

حسب استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية لعام 2002، فإن 41.6% من العينة يرون أن الأحزاب في مضمونها أحزاب شخصية، في حين يعارض 13.1% من نفس العينة هذه المقولة.

و تتميز الأحزاب الشخصية أو أحزاب المصالح بأنها لا تقوم على الصراع نم أجل الحكم، بقدر قيامها على حساب أشخاص معينين لمجرد تحقيق مصالح شخصية(7) .

و هذه الصورة تكون ظاهرة للعيان في أحزاب الوسط، و التي تتركز حول أشخاص تقلدوا مناصب مهمة في الدولة، و ممن أرادوا الحفاظ على مكتسباتهم سواء السياسية أو الشخصية من خلال تشكيل أحزاب، اتخذت طابعا تقليديا بحكم تقليدية أصحابها و قربهم من نظام الحكم.

و لا تقتصر ظاهرة الأحزاب الشخصية في الأردن على أحزاب الوسط، حيث يرى نعمان الخطيب:" أن كثيرا من الأحزاب الشخصية قام لمجرد انشقاق أحد أعضاء حزب قائم جريا وراء مصالح شخصية، ثم ما يلبث أن يلتف حوله مريدوه من الوصوليين فيعلن عن تكوين حزب جديد" (8).

فالعديد من الأحزاب القومية و اليسارية في الأردن، و التي قامت في الأساس على أساس أنها أحزاب برامج، اتخذت طابعا شخصيا كشفتها كثرة الانشقاقات و ما ترتب عليها من شرذمة.

فالحزب الشيوعي الأردني على سبيل المثال، انقسم خلال فترة عمله في الأردن ثلاث مرات، في السبعينات و الثمانينات و التسعينات، إثر خلافات بين قيادات هذا الحزب.

و التصاق صفة " الشخصية " في الأحزاب، يدفع أصحابها للبحث عن الدعم في الانتخابات اعتمادا على اسم الشخص، فما أن تعلن نتيجة الانتخابات حتى يتم أن المرشح المعني هو أحد أعضاء حزب معين، مع أن دعم المرشح يكون قد تم اعتمادا على رصيده الشخصي، سواء كانت العشيرة، أو المؤيدين، أو أبناء دائرته، حيث يرى 43.2% من المستجيبين للعينة أن اعتماد بعض الأحزاب على النفوذ العائلي أو الشخصي أو الإقليمي سببا من أسباب العزوف عن الانتماء الحزبي، فيما يعارض 15.5% ذلك.

الصحافة الحزبية

يعتبر وجود صحيفة ناطقة باسم الحزب، أو مقربه منه، ركنا مهما من أركان العمل الحزبي، و لا يمكن اعتبارها ترفا بأي حال من الأحوال، ذلك أن الصحافة الحزبية يعتمد عليها لتحقيق وظائف متعددة منها:

- التوعية بوجود الحزب و برنامجه.
- التعبير عن وجهة نظر الحزب حيال قضية أو قضايا معينة.
- وسيلة دعاية في الانتخابات.
- خلق " ثقافة سياسية " بين الجماهير.

و الصحافة الحزبية، على أهميتها، إلا أنها ظاهرة غير منتشرة بين الأحزاب الأردنية بالشكل المطلوب، و الجدول التالي يمثل الصحف الحزبية و الأحزاب التي تنشرها في الأردن:

الحزب	الصحيفة	ملاحظات
جبهة العمل الإسلامي	السبيل	
الحزب الشيوعي الأردني	الجماهير	
حزب الشعب الديمقراطي	الأهالي	
حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	البعث الثقافي	نشرة
حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	البديل	متقطعة أحيانا

و لعل وجود هذا العدد فقط من الصحف الحزبية القائمة، مرده في الأساس الضائقة المالية التي تعاني منها الأحزاب، و هذا السبب هو الذي دفع صحفا حزبية مثل: " نداء الوطن " عن حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، و " النهضة " عن الوطني الدستوري، و " المستقبل " عن حزب المستقبل، و غيرها، إلى التوقف عن الصدور، بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب الإيديولوجي العقيم كانت تلجأ إليه بعض الأحزاب يمكن إدراجه كسبب من أسباب توقف هذه الصحف عن الصدور.

و إذا كانت الأحزاب تشكو من عزوف الناس عن الانضواء تحت لواء العمل الحزبي، فهذا مرده غياب "الثقافة السياسية"، و الثقافة السياسية المثالية –حسب بيرتراند بادي- هي "ثقافة المشاركة" التي تقوم على:"إرادة المواطنين في أن يمارسوا حقوقهم و واجباتهم بشكل كلي و كامل و ذلك للضغط أو التأثير فعليا على القرار السياسي" (9).

و دور الأحزاب –عبر الصحافة الحزبية- خلق هذه الثقافة، لان الثقافة الحزبية السائدة في الأردن –نموذج بيرتراند- هي "ثقافة الرعية"، تلك الثقافة التي تفترض موقف اللا مبالاة في مواجهة الدولة،و الانكفاء على الوحدات المحلية فيما يتعلق بالانتماء، سواء تعلق الأمر بالقبيلة أو القرية(10).

و هذا ما يفسر دور القبيلة أو العشيرة، التي أضحت وحدة أساسية في المجتمع السياسي الأردني،و ملاذا تلجأ إليها الأحزاب سعيا لتحقيق المكاسب السياسية.

أما الصحف الغير الحزبية، فهي تنأى بنفسها عن التحيز لحزب على حساب آخر لعدة أسباب منها، عدم رغبة هذه الصحف في الصدام مع الحكومة، و عدم رغبتها أيضا في صبغ نفسها بطيف محدد، إذ تعتبر هذه الصحف نفسها ممثلة لكل الأطياف و التيارات.

و عن وسائل الإعلام الأخرى، فإن التلفزيون و الإذاعة مملوكة بالكامل للحكومة، و لا يوجد تشريع يتيح للأحزاب أو القطاع الخاص في الأردن حق البث الإذاعي و التلفزيوني، و لو وجدت مثل هذه التشريعات فستواجه الأحزاب قضية التمويل من جديد.

المصادر و المراجع:

1. المرشد إلى الحزب السياسي/نظام بركات،الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي/مركز الأردن الجديد،دار سندباد للنشر،عمان 1995، ص 53:54.
2. المصالحة،د.محمد،التجربة الحزبية السياسية في الأردن،دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الأولى،1999،ص 5.
3. الخطيب،جمل،بانوراما الأحزاب السياسية،ندوة الأحزاب السياسية الأردنية/الواقع و الطموح،عمان 10-11 أيار 2003.
4. ندوة الديمقراطيات في الوطن العربي/التحديات و آفاق المستقبل،مركز دراسات الشرق الأوسط،تحرير د.أحمد البرصان،الجزء الأول،ص 35.
5. مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي،مواطن(المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) رام الله،الطبعة الأولى،ص 203.
6. يعقوب،أحمد حسين،طبيعة الأحزاب السياسية العربية،الطبعة الأولى، 1993،ص 10.
7. الخطيب،د.نعمان،الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصرة،جامعة مؤته،199، ص 33.
8. نفس المصدر السابق.

9. بادي،بيرتراند،التنمية السياسية،مؤسسة الانتشار العربي،لبنان،الطبعة الأولى،ص 53-54.

10.نفس المصدر السابق.

- استطلاع الرأي حول واقع الأحزاب السياسية لمركز الدراسات الإستراتيجية-الجامعة الأردنية لعام 2002.